

لبنان في عهد الامارتين المعنية والشهابية:

على الرغم من الاستقلال الجزئي الذي كان يتمتع به أمير الجبل اللبناني، فقد ظلت المدن الساحلية في أيدي الولاة العثمانيين وظل هؤلاء الولاة يتدخلون في سياسة الجبل تدخلا مباشرا فيثيرون الفتن ويحرضون رجال الاقطاع بعضهم على بعض، ويشجعون الصراع العائلي والعصبية القبلية.

وكانت الامبراطورية العثمانية تؤيد سياسة ولايتها، حرصا على توازن القوى بين الأمراء، ومنعا لأية حركة استقلالية، وفي كثير من الأحيان كان تمادي الولاة بتدخلاتهم يضطر الأمير الحاكم إلى اعتزال الحكم، تجنباً من الظروف السياسية المعقدة والمتشابكة التي سادت لبنان في تلك الحقبة.

وكان الأمراء في لبنان يفرضون الضرائب الباهظة على أفراد الشعب تأميناً للمبالغ التي كانوا يتعهدون بدفعها للولاة العثمانيين مقابل حصولهم على الإمارة، فيسود التوتر والعصيان والعاميات.

1- صراع الأمراء والأعيان:

كان الأمراء والأعيان في لبنان في صراع دائم مع بعضهم للاستئثار بالحكم والسلطة، ففي عام 1797م. اتفق الأمير بشير مع آل جنبلاط وآل عماد للقضاء على آل أبي نكد، فقتلوا الأشقاء الخمسة بشير وواكد وسيد أحمد وقاسم ومراد، وهدموا منازلهم في دير القمر وصادروا أملاكهم.

2- القوى الإقليمية تتجاذب أمراء لبنان:

في أثناء الحملة الفرنسية على مصر وحصار عكا، تلقى الأمير بشير الثاني في 20 آذار 1799م. رسالة من نابوليون بونابرت قائد الحملة، يطلب إليه المساعدة، واعداء إياه بمنحه الاستقلال، وفي الوقت نفسه تلقى الأمير بشير من الجزائر وإلى عكا رسالة أخرى، يطلب إليه المساعدة أيضاً، فتخوف الأمير بشير من مساعدة الجزائر خشية أن يترك الإمارة فينتهز خصومه الفرصة ويغتصبون الحكم منه، كما أثر ترك الجزائر وحده في مواجهة الفرنسيين، انتقاماً منه وأملاً بانكساره والتخلص من حكمه، كذلك تجنب الأمير بشير الرد على رسالة بونابرت، وغض النظر عن المؤن التي كان يرسلها المسيحيون إلى الجيش الفرنسي.

وبعد فشل الحملة الفرنسية أمام أسوار عكا شعر الأمير بشير بالحرج لموقفه المتردد والذي أدى به إلى خلعته عن الإمارة.

في هذه الأثناء حضر إلى بيروت الأميرال سيدي سميث قائد الأسطول الإنكليزي في البحر المتوسط، وطلب إلى الأمير بشير مرافقته إلى مصر لمقابلة الصدر الأعظم والتوسط لديه لإعادة الأمير بشير إلى الإمارة، فأعاده سنة 1800م. إلى الحكم. وهكذا أصبح مركز الإمارة في لبنان عرضة للتجاذب الدولي والإقليمي نتيجة لتردد

الأمير في اتخاذ المواقف الواضحة، وفي عدم معرفة المصلحة اللبنانية، ولسوء اختيار الحليف المناسب.

ولدى عودة الأمير بشير إلى لبنان أدرك استحالة حكم لبنان بمساعدة القوى الخارجية، وأن لا مفر من الاتفاق مع الأمراء اللبنانيين، فاتفق مع أولاد الأمير يوسف ومدبرهم جرجس باز على توزيع الحكم في البلاد، فيحكم أولاد الأمير يوسف شمالي لبنان، من نهر ابراهيم إلى طرابلس، ويكون مركزهم جبيل، ويحكم الأمير بشير من نهر ابراهيم حتى البقاع وصيدا، ويكون مركزه دير القمر.

وبالغ الأمير بشير في فرض الضرائب، فتمردّ عليه اللبنانيون وثار عليه آل عماد وتلحوق وعبد الملك، لكنه أخمّد ثورتهم بمساعدة الجنبلاطيين، فحطم معظم الزعامات الدرزية مما أكسبه تأييد المسيحيين عموما والموارنة خصوصا فزادت نفمة الدروز عليهم.

3- تحول ميزان القوى الداخلية:

أصاب ميزان القوى الداخلية في لبنان تحول جذري ابتداء من القرن الثامن عشر، بسبب سيطرة الموارنة على سياسة لبنان بدل الدروز، بخاصة حين تنصّر أبناء الأمير ملحم الشهابي في سنة 1756م. وتولى الإمارة من قبل الأمير يوسف الشهابي سنة 1770م. والذي كان قد تنصّر أيضا، وذلك لدى شعور هؤلاء الأمراء بأن المسيحيين أصبحوا قوة لا يستهان بها تتفوق على الدروز عددا وتنظيما، يؤازرهم في ذلك عدد من الرسائل الأجنبية كالفرنسيسكان واللعازاريين واليسوعيين والكرمليين، والذين كانت لهم صلاتهم المتينة مع الدول الأوروبية.

4- عامية انطلياس الأولى وعامية لحفد:

عندما بالغ الأمير بشير بفرض الضرائب على اللبنانيين قامت سنة 1820م. حركة عصيان عنيفة انطلقت من انطلياس وعمت كسروان والمتن حيث اجتمع النصاري بإيعاز من المطران يوسف اسطفان، وأقسموا أنهم لا يدفعون إلى الأمير بشير سوى مال واحد وجزية واحدة، فاضطر الأمير بشير إلى الاستقالة. لكنه عاد إلى الحكم بمساعدة عبدالله باشا وإلى صيدا، وجرّد حملة على العصاة وأخضعهم، كما أخضع عامية لحفد أيضا.

5- الاحتلال المصري:

انطلقت الحملة المصرية على لبنان وسوريا في خريف سنة 1830م. بقيادة ابراهيم باشا، وساعده في ذلك الأمير بشير، حيث احتلت هذه القوات صور وصيدا وبيروت وطرابلس والبقاع وبعض أقسام جبل لبنان.

ثم فرض الحكم المصري على اللبنانيين ضريبة جديدة سماها "مال إعانة" أو "فردة" شملت جميع اللبنانيين الذكور ما عدا العاجزين والقاصرين وذوي العاهات،

فاعتبر الموارد في لبنان بخاصة، والنصارى بعامية، أن ابراهيم باشا قد حررهم من الظلم العثماني لأنه رفع القيود التي كانت مفروضة عليهم، وساوهم بالمسلمين، فأيدوه ووقفوا إلى جانبه.

وفي سنة 1833م. جند الحكم المصري ألف ومئتي جندي من الدروز بالرغم من رفض الدروز لهذا التجنيد ومحاولتهم الثورة على الحكم المصري، ثم سعى ابراهيم باشا إلى تجنيد ألفي مقاتل مسيحي سنة 1838م. ووجههم لقتال دروز حاصبيا، فكان لهذا التجنيد ومحاربة الشبان المسيحيين للدروز أثر في تعميق الهوة بين النصارى والدروز وإشعال الفتن بينهما.

6- عامية انطلياس الثانية:

اتفق اللبنانيون على العصيان عندما أمر ابراهيم باشا الأمير بشير باسترجاع الأسلحة التي وزعها على اللبنانيين سنة 1838م. فامتنع هؤلاء عن تسليم أسلحتهم، واعتبروا ذلك إنذارا بفرض التجنيد الإجباري عليهم، واجتمعوا في انطلياس في 8 حزيران سنة 1840م. واتفقوا على:

1- إننا لا ندفع إلا مالا واحدا فقط.

2- أن يرفع الأمير بطرس كرامه من ديوانه.

3- أن يضع في ديوانه من الطوائف من كل طائفة اثنين.

4- أن يرفع السخرة وحفر المعادن عنهم.

5- أن يبقي لهم السلاح.

لكن الأمير بشير ألقى القبض على الثوار بمساعدة الجيش المصري مما أثار نقمة المسيحيين والدروز عليه.

7- حوادث 1841م.:

إن الحالة التي كان يعيش فيها النصارى برخاء وبحبوحه، بالإضافة إلى تملكهم الأراضي التي كانت فيما مضى للدروز، أثارت نقمة في نفوس الدروز، كما أن تجنيد المسيحيين ضد دروز حاصبيا سنة 1838م. عجلت في وقوع الحوادث الطائفية، فانقض الدروز على المسيحيين بغتة، وبدأوا القتل والسلب والحرق في القرى المسيحية وبخاصة في مناطق الشوف وجزين والمتن والغرب وزحلة.

وتدخلت الإمبراطورية العثمانية فصادرت أسلحة المسيحيين، وغضت الطرف عن أسلحة الدروز وأعمالهم، فزادت بعملها هذا إصرار المسيحيين على الدفاع عن أنفسهم وأراضيهم.

8- نظام القائمقاميتين:

لم تستطع الإمبراطورية العثمانية ضمّ لبنان نهائياً إليها، لكنها قررت بمساعدة الدول الأوروبية تنفيذ اقتراح مترنيخ مستشار النمسا، القاضي تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين درزية ومسيحية.

ساهم هذا النظام في تفريق اللبنانيين إلى طوائف، كما ساهم بإدخال التنظيم الطائفي إلى الوظائف العامة.

لم يؤد النظام إلا إلى تجدد القتال بين الدروز والنصارى، ففي نيسان 1845م. عادت الاعتداءات الدرزية والاستفزازات تظهر من جديد، وأخذ الدروز يخزنون الأسلحة والذخيرة، كما أخذوا يغيرون على القرى المسيحية في الشوف وجزين والبقاع والمتن، فأرسلت الدولة العثمانية وزير خارجيتها شكيب أفندي لتهدئة الوضع، فاصطحب معه 4000 جندي تركي، وألقى القبض على بعض زعماء الدروز، ودفع تعويضات للمنكوبين من النصارى، وطلب من قناصل الدول الأجنبية عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

وكان من شأن ترتيبات شكيب أفندي أن تحل السلام في البلاد لو طبقت على الجميع بعدل ومساواة، لكن هذه الترتيبات ظلت بدون تنفيذ، ولم تتمكن من إعادة الأمن والنظام إلى لبنان، إلا إلى حين، إذ اندلعت ثورات وتجددت فتن في معظم أنحاء لبنان ابتداء من 1858م. وحتى 1860م.

9- نظام المتصرفية:

بعد هذه الحوادث المؤسفة التي أطاحت بالإمارة اللبنانية، اجتمعت الدول الأوروبية وقررت وضع نظام جديد للبنان عرف باسم نظام المتصرفية، جعل معظم مناطق لبنان تحت حكم متصرف أجنبي مسيحي، تعينه الدولة العثمانية بموافقة الدول الأوروبية. وقد استمر هذا النظام حتى نهاية الدولة العثمانية في أواخر الحرب العالمية الأولى، فأعلن الانتداب الفرنسي على لبنان كما أعلنت دولة لبنان الكبير 1920.